استراتيجية التنمية البشرية

يمكن إيجاز عناصر استراتيجية التنمية البشرية كما يلي:

1- تأتي قضية تحقيق التنمية المستدامة في مقدمة العناصر الرئيسية لبناء استراتيجية التنمية البشرية مع التأكيد على المفهوم الواسع للتنمية المستدامة والذي لا ينحصر في مجرد الحفاظ على البيئة من خلال صيانة الموارد الطبيعية والمادية وزيادتها، بل يتجاوز هذا المعنى إلى الأفاق الرحبة لتواصل التنمية التي تكفل توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية للأجيال الحالية من البشر ولا تنقص من نصيب الأجيال القادمة من هذه الخيارات بل أنها تضمن توسعته وزيادته.

2- يعتبر العنصر الثاني من عناصر استراتيجية التنمية البشرية من أهم أركانها ومرتكزاتها بل أنه يمثل غايتها ووسيلتها في نفس الوقت وهو بناء وتكوين القدرات البشرية وتحقيق الاستخدام الأمثل والأرشد لهذه القدرات وذلك من خلال اعتماد أنظمة التعليم والتعليم الفني والتدريب بمختلف أنواعه ومستوياته التي تحقق نوعية متميزة من الكفاءات والمهارات والمعارف التي لا تقتصر على الأيدي العاملة للمجتمع فقط بل التي تتجاوز هذا الإطار المحدود ويمتد تأثيرها لما هو أوسع من الأيدي العاملة.

3- أن دور القطاع الخاص في توجيه وتنفيذ العمليات المستقبلية للتنمية لا ينفصل عن دور الدولة في ذلك، ولهذا فإن التكامل بينهما والمشاركة في مسئولية تنفيذ خطط التنمية كشركاء أساسيين يضطلع كل منهما بدوره الواضح هو أحد عناصر بناء استراتيجية التنمية البشرية.

4- إن بناء الإطار المؤسسي والقدرات المؤسسية لإدارة وتنظيم خطط التنمية وتنفيذ سياستها تعتبر من العناصر الحاكمة عند وضع استراتيجية التنمية البشرية حتى يمكن ضمان تحقيق الأهداف بأقل قدر ممكن من التكلفة الاجتماعية للتنمية.

5- تمثل عدالة توزيع ثمار عمليات التنمية بين فئات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والنوعية العنصر الخامس في بناء استراتيجية التنمية البشرية، وذلك من خلال الدور التنظيمي للدولة في توجيه وتنفيذ السياسات المالية أو الاجتماعية والتعليمية التي تتضمنها الاستراتيجية والتي تكفل تحقيق تكافؤ فرص العمل المنتج وفرص التعليم والتدريب وإتاحة المعرفة وتراعى عدالة توزيع تلك الفرص على السواد الأكبر من المواطنين من أجل الوصول إلى المعالجة الجذرية للتفاوت في توزيع ثمار التنمية وتقليل الفجوات بين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع.

6- ويرتكز مفهوم التنمية البشرية على البشر فتشجعهم وتحفزهم على المشاركة في تحقيق رفاهيتهم التي يحصلون عليها كنتيجة لعملهم المنتج وجهودهم المبدعة، وبذلك فهي تعنى المشاركة في أعباء التنمية وتحمل تكلفتها تماما كما تعنى المشاركة في جني الثمار واكتساب المنافع، ويتطلب تحقيق هذه المشاركة أن يصبح بناء الاستراتيجيات في بؤرة اهتمام المجتمع كله فيشارك الجميع في وضع الاستراتيجيات التي تتآزر فيها وتتكامل حلقات الإتصال بين عوامل المعرفة الثلاث وهي استيعاب المعرفة واكتسابها ثم نشرها لتعزز المجتمع بأسره. وذلك من خلال الربط بين نظم التعليم والتدريب وبين احتياجات سوق العمل بقطاعيه العام والخاص حتى يتحقق الاتساق والتوازن في هياكل مدخلات ومخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات التنمية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان.

استراتيجية بناء الإنسان حالة تطبيقية – دولة الكويت

مبادئ استراتيجية بناء الإنسان الكويتي

بناء الإنسان الكويتي المنتج هو المحور الرئيسي في استراتيجية التنمية بعيدة المدى يعني هذا تعظيم الاستثمار في المورد البشري برفع كفاءة هذا المورد، وتنمية المعرفة التقنية لديه مما يؤدي إلى زيادة قدرته على الإسهام في العمل المنتج وإلى تقليص الاعتماد على الإنفاق الحكومي كمحرك وحيد للدورة الاقتصادية، كما يساعد على تعزيز النشاط الاقتصادي للوصول إلى النمو الحقيقي، ويقتضي ذلك دفعة كبيرة لنمو القطاع الخاص والعمالة الوطنية لزيادة القدرة على توفير الدخل المحلي.

والكويت بسبب محدودية حجمها وطبيعة مواردها سوف تظل وثيقة الارتباط بالاقتصاد الدولي الذي يتعرض لعدة تطورات، وهذا يتطلب اتباع أسلوب مناسب لتكامل الأنشطة المماثلة في منطقة الخليج والتنسيق بين الأنشطة المتكاملة مع الدول العربية الأخرى ومع الدول ذات الجدارة الاقتصادية والسياسية العالية.

- وذلك ضمن إطار مجتمع له هويته الواضحة، والتي تعمل أجهزته ومؤسساته على بناء الإنسان الكويتي المرتبط بتراثه وبولائه لوطنه، القادر على مواجهة كافة التيارات الفكرية الدخيلة وذلك لرسوخ القيم الإسلامية لديه والتي تمكنه من الانطلاق نحو المزيد من الإبداع والإنتاج والقدرة على مسايرة التطورات العالمية وتبني المفاهيم الجديدة المتفقة مع تلك القيم.

إن ذلك المسار، الذي يشكل ملامح الاستراتيجية بعيدة المدى يقوم على مبادئ تتضمن:

أولاً: تنمية القوى البشرية الوطنية

ثانياً: تحقيق التوازن السكاني

ثالثاً: تنمية المجتمع

رابعاً: بناء وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني

خامساً: تنمية القطاع الخاص

سادساً: التدويل والترسيخ التقني

سابعاً: انتهاج أسلوب التخطيط

- ومغزى تلك المبادئ هو التوجيه بشأن اتباع البرامج والسياسات والإجراءات المتسقة في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والتي تحقق الأهداف الجوهرية للاستراتيجية القائمة على الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وعلى التعاون بين النشاط العام والنشاط الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي وعلى الإنسان الكويتي باعتباره هو المحرك الرئيسي لمسار التنمية وهو هدافها في ذات الوقت.

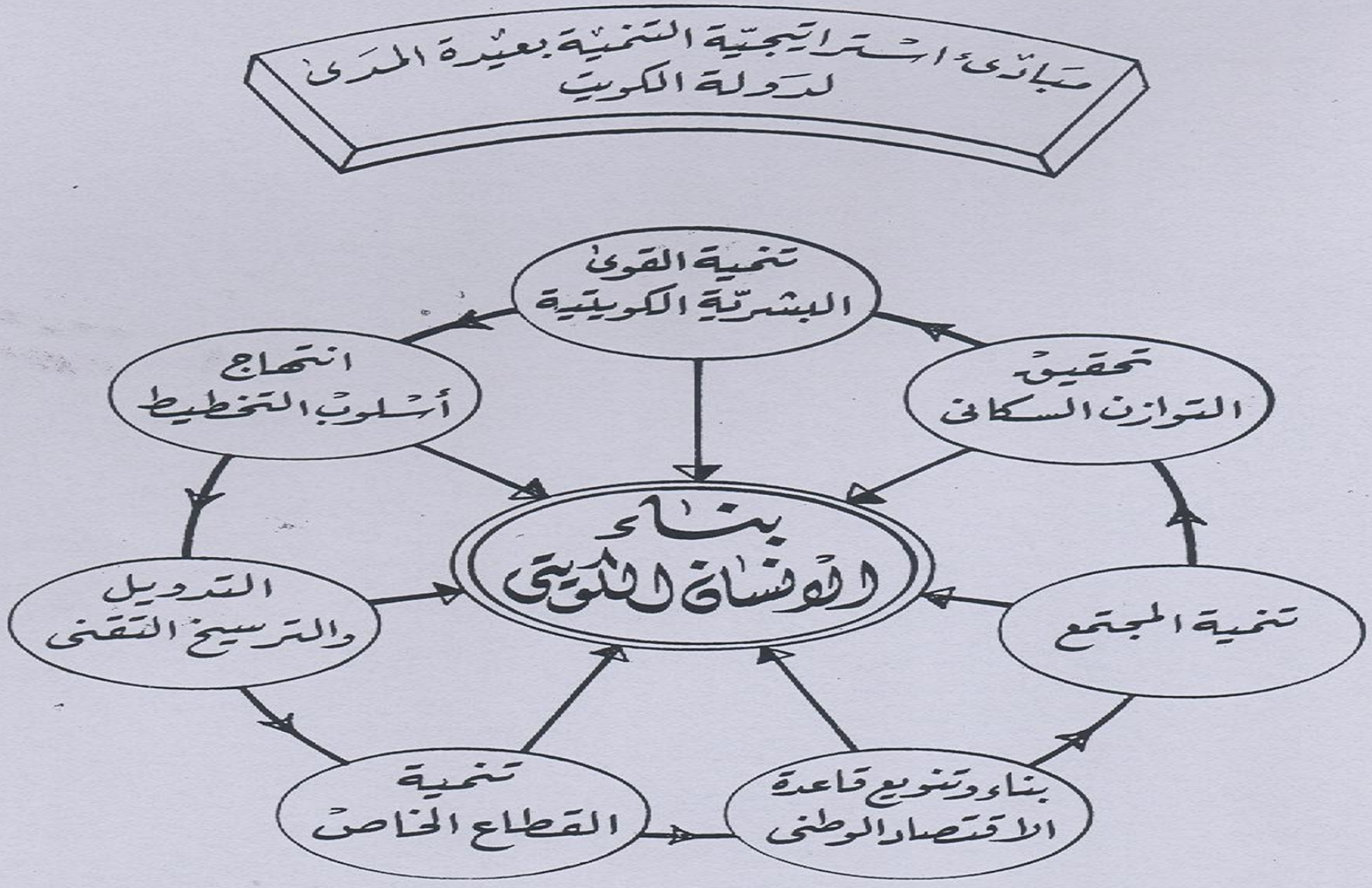
مبادئ استراتيجية التنمية بعيدة المدى
لدولة الكويت
تنمية القوى
البشرية الكويتية
انتهاج
أسلوب التخطيط
تحقيق
التوازن السكاني
بناء
الإنسان الكويتي
التأهيل
والترسيخ التقني
تنمية المجتمع
تنمية
القطاع الخاص
بناء وتنويع قاعدة
الاقتصاد الوطني

استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت

الغايات بعيدة المدى

- الإستقرار السياسي والأمني للدولة.
- الإرتباط بقيم وتعاليم الدين الإسلامي في بناء الفرد والمجتمع.
- رعاية الأسرة وتقوية أواصرها.
- الإستفادة من إنجازات الحضارات الأخرى في بناء الدولة الحديثة.
- تنويع القاعدة الإنتاجية والتعاون بين النشاط العام والخاص وزيادة الإنتاجية
- تعزيز هوية وانتماء الكويتيين خليجياً وعربياً.

البعد الإنساني الحضاري

- ترسيخ الهوية الكويتية وتعميق الشعور بالولاء للوطن.
- يكون الكويتي قوة دفع رئيسية لمجتمعه معتمداً على طاقته في العمل والعطاء.
- مسايرة التطورات العلمية والتقنية.

البعد الإقتصادي

- تبني مسار اقتصادي واضح المعالم.
- سيادة الأنشطة الإقتصادية ذات القيمة المضافة العالية.
- رفع إنتاجية المواطن الكويتي.

الإمكانات

- استقرار النظام السياسي.
- قدرة المجتمع في الصمود لمواجهة الظروف الإقتصادية والسياسية.
- وجود جهاز تجاري بمستوى عال.
- الإنفتاح على العالم الخارجي ومسايرة التطورات العالمية اقتصادياً واجتماعياً.
- توفر القاعدة التشريعية والتنظيمية.
- استكمال بناء البنية الأساسية.
- توفر مخزون نفطي يلبي احتياجات التنمية.
- هرم سكاني ذو هيكل شاب.

التحديات

- القدرة على معالجة الخلل في التركيبة السكانية.
- الإستغلال الأمثل للثروة النفطية وإعادة استثمارها في تكوين رأس مال بشري.
- التغلب على الخلل في هيكل الموارد الطبيعية وصغر حجم السوق المحلي بالنظر خارج الحدود الجغرافية للدولة.

مبادئ استراتيجية بناء الإنسان الكويتي

تنمية القوى البشرية الوطنية

- تطوير النظام التعليمي والتدريبي.
- التطوير الإداري بتغيير مفهوم الإستخدام الحكومي.
- اتباع سياسة انتقائية في استجلاب العمالة الوافدة.

تحقيق التوازن السكاني

- المحافظة على معدل النمو الطبيعي للمواطنين.
- تشجيع القطاع الخاص على تشغيل وتأهيل وتدريب الكويتيين.
- تشجيع الشباب الكويتي على اكتساب المهارات التقنية والعلمية، ورعاية الموهوبين والمتميزين منهم في مختلف المجالات وبمختلف الوسائل.

تنمية المجتمع

- تنمية مشاعر الإنتماء والولاء للوطن.
- الإهتمام بتوفير احتياجات المواطنين في كافة فئات العمر.
- التأكيد على دور المرأة في المجتمع كأم وكمشاركة في قوة العمل.
- الإهتمام بالنواحي الثقافية والدينية والروحية.
- تدعيم الحركة التعاونية وتعميق جذورها.

بناء وتنويع قاعدة الإقتصاد الوطني

- تعميق وتعزيز القدرة الإنتاجية في الأنشطة ذات الميزة النسبية.
- تدعيم علاقات التشابك الإقتصادي.
- تعبئة وتوجيه المدخرات المحلية في المجالات المنتجة محلياً.
- ربط المعونات والمساعدات الخارجية في تصريف المنتجات المحلية.
- الإستفادة من ثورة التقنيات والمعلومات واكتسابها بمشاركة مؤسسات الدول الصديقة.

تنمية القطاع الخاص

- تطبيق مبدأ تدخل الحكومة في أنشطة القطاع الخاص وفقاً لمعايير استراتيجية.
- تحويل منح الدعم من هبة الى مقابل للأداء، وربط سياسة الدعم بالأهداف الإستراتيجية للمجتمع.

التمويل والترسيخ التقني

- تشجيع إقامة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية محلياً.
- تشجيع الأنشطة ذات عمالة كبيرة غير ماهرة خارج البلاد.
- تحويل الأصول النفطية الى قدرات تقنية وإدارية أكثر تطوراً.

انتهاج أسلوب التخطيط

- الإلتزام بقوانين التخطيط الإقتصادي والإجتماعي.
- تبني خطط تعبر عن حاجات المجتمع ومؤسساته المختلفة.
- مرونة الخطط الإجتماعية والإقتصادية التي تمكن من الإستجابة للمتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.